

الرأي رقم 60-2003 للمجلس الدستوري بخصوص
مشروع قانون يتعلق بتنقيح واطمام مجلة الشركات التجارية (*)

ان المجلس الدستوري،

بعد اطلاعه،

على المكتوب الصادر عن رئيس الجمهورية المؤرخ في 17
نوفمبر 2003 والوارد على المجلس الدستوري بتاريخ 21 نوفمبر 2003
والمتضمن عرض مشروع قانون يتعلق بتنقيح واطمام مجلة الشركات
التجارية، على المجلس الدستوري،

وعلى الدستور،

وعلى القانون الاساسي عدد 26 لسنة 1996 المؤرخ في اول افريل
1996 المتعلق بالمجلس الدستوري،

وعلى مشروع القانون المتعلق بتنقيح واطمام مجلة الشركات
التجارية،

وبعد الاستماع الى التقرير حول المشروع محل النظر،

* صدر هذا الرأي قبل صدور القانون الاساسي عدد 52 لسنة 2004 المؤرخ في 12 جويلية 2004
المتعلق بالمجلس الدستوري.

وبعد المداولة،

بيدي الرأي التالي :

ان مشروع القانون المتعلق بتنقيح و اتمام مجلة الشركات التجارية
لا يثير أي اشكال دستوري .

و صدر هذا الرأي في الجلسة المنعقدة يوم الاربعاء 10 ديسمبر

•2003

عن المجلس الدستوري

الرئيس

فتحي عبد الناظر